حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر1962 – سبتمبر1963

د/ جمال بلفردي – قسم العلوم الانسانية – جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي

الملخص:

حملت التركيبة الهيكلية لأول حكومة بعد الاستقلال بقيادة الرئيس بن بلة تغيرات جذرية في الخريطة السياسية للقيادة التنفيذية للبلاد بالتحاق عناصر مدنية وعسكرية بها، وعلى رأس دوائر وزارية داخل النظام السياسي الجزائري الجديد، في مقابل إقصاء إطارات وشخصيات الحكومة المؤقتة، والعناصر الموالية لها عشية أزمة صيف 1962، وقد تزامنت وتنصيب حكومة الرئيس بن بلة، من أجل استكمال ما حددته المحاور الاشتراكية الكبرى التي جاء بها ميثاق طرابلس ماي/جوان 1962 وتطبيق نصوصه خاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى غاية استفتاء الشعب الجزائري عن دستور الدولة الجزائرية المقبل.

Abstract :

The structural combination carried of the first government after independence under the leadership of President Ben Bella carried a radical changes in the political map of the executive

leadership of the country the enrollment of civilian and military elements in the head of departments and ministries within the new Algerian political system and the exclusion, of same characters of the interim government and their allies during the summer crisis of 1962 , that operation has coincided with inauguration of the government of President Ben Bella, in order to complete the major axes of socialism brought by the Charter of Tripoli, may / June 1962 and the application of its provisions, especially concerning the economic and social aspects till the referendum about the next Constitution of the Algerian state.

مقدمة :

ورثت حكومة الدولة الجزائرية غداة الإستقلال ظروف ومشاكل اقتصادية واجتماعية شكلت في مجملها التركة السلبية للاستعمار الفرنسي، وقد أثارت

هذه الوضعية الصعبة حزم الحكومة الجزائرية التي أنهكتها تراكمات أزمة صيف 1962 وإفرازاتها على النخبة الطلائعية التي قادت البلاد والعباد بإنشاء مؤسسات وطنية قادرة على المبادرة لإنجاح المشروع الاشتراكي في الجزائر. فكان تأسيس الحكومة الأولى بعد الاستقلال رغم تأخرها عن موعدها المحدد لها قبل نهاية الفترة الانتقالية للثورة الجزائرية بتاريخ 1962/09/20.

1- حكومة بن بلة الأولى 1962/09/28 :

حددت الجمعية الوطنية التأسيسية مساء يوم 1962/09/28 ، وعلى الساعة الثامنة مساءا موعدا لانعقاد دورتها الثالثة [1] لاستماع خطاب رئيس الحكومة السيد أحمد بن بلة بعد افتتاح الجلسة من طرف رئيس المجلس التأسيسي فرحات عباس.

وكما ذهب الباحث كوانت إلى أنه بعد موافقة المجلس التأسيسي على رئاسة الحكومة يوم 1962/09/26 ، وفي اليوم التالي قدم الرئيس بن بلة أحمد قائمة وزرائه إلى الجمعية الوطنية، وبعدها بيومين وافقت الجمعية التأسيسية على أعضاء حكومته، ويصور لنا الباحث نفسه أن هناك اجتماعا آخر للمجلس التأسيسي يوم 1962/09/27، وذهب التبريزي بن صالح

إلى تحديد تاريخ 1962/09/29 لإلقاء الرئيس أحمد بن بلة لخطابه الشهير[2].

وبعد الخطاب الوزاري يوم 1962/09/28 عرض الرئيس قائمة وزرائه، دون السماح للنواب بالمناقشة الحرة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد حسبه، غير أن النائب آيت أحمد حسين عارضه من خلال تدخله في نقاشات الجمعية محاولا التأثير على رأي الكتل البرلمانية عن طريق التشكيك في عمل الرئيس أحمد بن بلة وقدرته على تطبيق برنامج طرابلس 1962 .

فالنائب عن ولاية القبائل آيت أحمد حسين ،وبحسبه لم يجد في خطاب زميله السابق في السجن ما يؤسس لدراسة مشاكل الجزائريين مستقبلا. بل لاحظ اختلافات شديدة بين المقترحات ووجهات النظر ووصل إلى قناعة أنها استذكار لما جاء في برنامج طرابلس، كما أكد النائب أثناء تدخله بممارسة صلاحيات الحكومة داخل الجمعية الوطنية التأسيسية المكلفة بتوجيه السيادة الوطنية من خلال تنظيم آليات ممارسة السلطة بين الجمعية التأسيسية والحكومة[3].

ولم تفقد انتقادات النائب آيت أحمد من أهمية خطاب رئيس الحكومة، والإعلان العام لسياسة الحكومة كمقترح برنامج منسجم داخل أطر سلطة الجمعية التأسيسية، وتحصلت الحكومة على موافقة نواب الجمعية بواقع (158) صوتا من أصل (178) صوتا لنواب حضروا الجلسة الثالثة لتنصيب أول حكومة جزائرية وامتناع 19 عضوا عن التصويت، وصوت واحد ضد تنصيب

الحكومة ووزرائها، ورغم الفوز الساحق لها اختتم النائب آيت أحمد بالدور المطاط للجمعية الوطنية مستقبلا إن استمرت على هذا المنوال في ممارسة مهامها [4].

كما أشار الباحث يفصح عبد القادر إلى خطاب الرئيس أحمد بن بلة قبل تنصيب حكومته ، وإمتثاله لبرنامج طرابلس وتنفيذه إلى غاية مؤتمر (ج.ت.و) متعهدا في الوقت نفسه بإعادة الإعمار والإسكان، والقضاء على المشاكل الاجتماعية الجمة التي كانت صداع في رأس أول حكومة جزائرية، ومحاولتها لاستجابة لتطلعات الطبقات الاجتماعية العريضة التي تتطلب فريق حكومي متجانس، والرغبة الملحة للرئيس لتحقيق الاشتراكية الجزائرية كما عرج على تنصيب الحكومة في مجلس الجمعية ، والتي بحسبه تحصلت على (159) صوتا و 1 ضد و19 عضوا امتنعوا عن التصويت [5].

إن ما يمكن التنبيه إليه أن الباحث الطاهر بن خرف الله قدم إحصائيات لها فوارق مع الإحصائيات التي أوردها كل من كوانت ، والتبريزي، وأنيس صالح، ويفصح إلى حد بعيد جدا فهو يحصى النتائج الآتية : (128) صوتا بالقبول، و01 صوت ضد و19 امتنعوا عن التصويت، ويستطرد قائلا أنها إحصائيات معتمدة من الجريدة الرسمية العدد 1962/3، وهو ما يتناقض وأعداد الجريدة الرسمية المتوفرة التي يشير فيها العدد الثالث إلى تاريخ انعقاد الجمعية التأسيسية والمؤرخة في 1962/07/20 والعدد عشرون إلى تاريخ 1962/09/25[6]. وربما يقصد أعدادا أخرى لشهري أكتوبر ونوفمبر من

نفس السنة. والمحاجاة بما صرح به الرئيس بن بلة في خطابه الوزاري الأول[7] ، وإعطاء سياقات لبعض الأمثلة مما قاله الرجل، وتطبيقه العكسي للسلطة بعدما تمكن من إضفاء الشرعية التأسيسية على حكومته.

ففيما يخص الدستور وحسب قناعته الظرفية من مهام المجلس الذي يتولى السيادة الوطنية، وعليه يقع وضع الدستور يستجيب لمصالح الشعب الجزائري، ولا دخل للحكومة في وضعه بل وأضاف أنها سوف تقف موقف الحياد.

كما شكلت الثورة الديمقراطية الشعبية أهم الأسس التي تبنى عليها جزائر الصبغة الاشتراكية، وتنفيذ ما جاء به برنامج طرابلس لتحقيق الاستقلال بالبناء والتشييد، والإصلاح الزراعي والصناعي وتوفير الأمن.

ولم يخف الرئيس بن بلة أحمد قواعد وأركان دولته . فالجيش المطالب بتحقيق المهام الشعبية والاقتصادية والإدارية. ثم إن التسليم بما جاء في خطاب الرئيس لا ينزع إلى الزعم أنه طبق قدرا يسيرا مما جاء من مفاهيم إشتراكية مميعة. وسوف نرى فيما بعد مدى تدخلات الحزب "المكتب السياسي" في صلاحيات الجمعية التأسيسية ،ويتجلى ذلكفي المناقشات غير الديمقراطية داخلها ، ومن جهة أخرى فإن واقع القوة التي يتطلبها الفريق الحكومي غير متجانس أيديولوجيا يصور تباين التأييد الذي لاقاه من الفئات الرئيسية داخل القيادة السياسية في ذلك الوقت.

وهكذا تحالفت قيادة الجمعية الوطنية ظرفيا ، والرئيس بن بلة والعقيد بومدين من أجل التحكم على النظام السياسي للجزائر المستقلة. فكانت

المناصب الوزارية كما في غيرها في بلدان العالم الثالث بعد حركات التحرير شكلت لديها آلية توزيع المناصب نوعا من أشكال رد الجميل على التأييد السياسي لقيادة المكتب السياسي .خاصة أثناء صراعه مع الحكومة المؤقتة بعد طرابلس إلى غاية 1962/09/05، فكانت التشكيلة التي قادها الرئيس المسؤول الأول أحمد بن بلة على الموافقة على المسودة الأخيرة لها [8]

إن ما يمكن ملاحظته على توليفة أول حكومة جزائرية، وبعد اجتماع التنصيب من طرف لجان الجمعية الوطنية ليوم 1962/09/29، والمتكونة من السادة بن جلية عياش ممثل لجنة الشؤون العامة وسبيحي ميسوم ممثل اللجنة الإدارية ، وحاج سعيد شريفي ممثل الشؤون المالية، ونظرا لما جاء في قرار الجمعية الخاص ليوم 1962/09/26 لتنصيب رئيس الحكومة، والقرار التأسيسي ليوم 1962/09/28 الذي وافقت فيه الجمعية بالأغلبية على تنصيب الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية [9].

كما أشار العدد الأول من الجريدة الرسمية المؤرخ في 1962/10/26 البند الخامس منها، مصادقة رئيس الحكومة على تعيين السادة وكلاء الحكومة بتوقيع رئيس الحكومة السيد أحمد بن بلة يوم 1962/10/05 على مدير الديوان الحكومة رحال عبد اللطيف ورئيس الديوان محمد الحاج إسماعين، ومستشارين تقنيين لرئيس الحكومة وهما هيرفي بورج ، وبن زرفة مجدوب [10].

إن الملاحظة الأولية لتشكيلة أول حكومة بعد الإستقلال هو وجود 17 وزيرا فعليا على رأس كل قطاع، ونائب رئيس الحكومة السيد رابح بيطاط،

ورئيس الحكومة أحمد بن بلة وهما التاريخيان الوحيدان في أول حكومة للجزائر الأول شارك في أشغال مجموعة 22، ثم جماعة (5) ثم مجموعة (6) فمجموعة (9)، وقائد الولاية الرابعة التاريخية ليلة انطلاق أول نوفمبر، والثاني له شرف وجوده في الوفد الخارجي بالقاهرة مع خيضر وآيت أحمد حسين، وكذا عضو في مجموعة (9). بالمقابل تواجد التاريخي الآخر محمد خيضر كأمين عام للحزب وعضو المكتب السياسي مما يوحي أن الحكم والسلطة لم يخرج من جماعة تلمسان بمشاركة المؤيدين لها والمقربين من رئيس الحكومة.

وعلى غرار الثوريين مثل الليبيراليين أحمد بومنجل، والدكتور أحمد فرانسيس في الحكومة وفرحات عباس البياني المعروف على رأس الجمعية الوطنية، ومثل الشيوعيين عمار أوزقان. كما أن تواجد زميل وصديق الرئيس أحمد بن بلة ألاّ وهو محمد صغير نقاش متوافقا في تكوينه الفكري والأطروحة الأيديولوجية الماركسية الراديكالية للرئيس أحمد بن بلة [11]. ومحمد خبزي وزير التجارة والتاجر الثري بالعاصمة، والعقيد محمدي السعيد الثوري وقائد الولاية الثالثة التاريخية بعد مؤتمر الصومام أوت1956 إلى غاية جويلية 1957 كوزير لقدماء المحاربين، والراديكاليين بومعزة وبن تومي، ويلاحظ أن تصنيف الأخيرين بالراديكاليين [12] ، وهما اللذين كانا معتدلين إصلاحيين قبل تفجير الثورة وتحت لواء المركزين قد أوقع – إن صح القول – الباحث والسفير الأمريكي بالجزائر وليام كوانت في ورطة التصنيفات العديدة، محاولا إسقاطها على قيادة الثورة بين 1954-1968، والمثقفين خميستي ، وبن حميدة، ومحمد الحاج

حمو دون انتماء حزبي، ومثل العلماء (توفيق المدني) وبهؤلاء التركيبة أكد الرئيس بن بلة سلطته كقائد سياسي للبلاد. ومثل العقيد بومدين القيادة العسكرية للجيش الوطني الشعبي وكانت لأنصاره أماكن تواجدهم في الوزرات السيادية: الداخلية أحمد مدغري، والرائد عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة، والخليفة لعروسي الصناعة والطاقة ،وموسى حساني وزيرا البريد والمواصلات (13).

وقد شددت القيادة الجديدة على إعادة تنظيم واسعة للقوى السياسية والعسكرية بعد الاستقلال ولم يبق من القيادة السياسية أثناء الحرب التحريرية، والممثلين للحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية سوى عنصرين وهما توفيق المدني وأحمد فرانسيس.

ومن الوزراء السبعة عشرة حضي أحد عشر وزيرا بخبرة وتجربة سابقة . فأحمد فرانسيس وزيرا للمالية في الحكومة المؤقتة السابقة، وأحمد توفيق المدني وزيرا للأوقاف في نفس الحكومة ، وخليفة لعروسي المهندس الزراعي ودون انتماء حزبي مديرا لديوان وزارة التسليح والمواصلات العامة أثناء الثورة التحريرية ، ومحمد حاج حمو المحامي ومستشارا بديوان وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة، ومحمد خميستي الطالب بكلية الطب في فرنسا ، والعضو الناشط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية سابقا وعضوا بمكتب (ج.ت.و) بفرنسا، وأحمد بومنجل المحامي والقيادي في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية والناطق الرسمي بإسم جماعة وجدة ثم تلمسان أثناء أزمة

صيف 1962، وبن حميدة الذي تحصل على ثقافة في المستوى وباللغتين الفرنسية والعربية، ومحمد صغير نقاش الطبيب المعروف في جيش التحرير الوطني، وهواري بومدين عقيدا وقائدا لهيئة الأركان على الحدود 1960-1962 دون انتماء حزبي وأحمد مدغري بمستوى بكالوريا رياضيات ومعلم ودون انتماء حزبي عضوا بقيادة الأركان الغربية ،والعضو الفاعل في جماعة وجدة وتلمسان، والعقيد محمدي السعيد خريج زاوية ومعلم قرآن، ودون انتماء حزبي قائدا للولاية التاريخية الثالثة بعد خروج كريم بلقاسم إلى تونس ومنها إلى القاهرة [14].

ويمكن في الأخير توضيح ،ولو جزئي يسير من المسار الثقافي والتعليمي كظاهرة مسحية لنخبة الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية بعد الإستقلال ، والتي شملت المستوى (الإبتدائي لثلاثة وزراء أحمد بن بلة، وبيطاط، وبومعزة) والثانوي (بومدين بوتفليقة) ، والبكالوريا مهنة معلم (أحمد مدغري) ومستوى ثقافي محدود خارج المدارس النظامية (محمدي السعيد)، وتوفيق المدني عضو الجمعية الإصلاحية الكاتب والصحفي والمؤرخ، والجامعيين (عمار بن تومي، ومحمد خميستي، وأحمد فرانسيس، وعمار أوزقان، وخليفة لعروسي، وأحمد بومنجل، ومحمد صغير نقاش، ومحمد حاج حمو) [15].

ومن القيادات السلطة الوزراء وأيضا من كان وراء زنزنات السجون الفرنسية ، ويأتي على رأسهم (بن بلة الرئيس ونائبه الأول رابح بيطاط، وبشير بومعزة، وعبد الرحمن بن حميدة) مما إنعكس على نجاحهم في قيادة الشؤون

الإدارية للحكومة الجزائرية، كما روعي في توزيع المناصب الوزارية التمثيل الجهوي النسبي لمناطق انتمائهم الجغرافي للوطن[16]. فكانت قسنطينة مسقط رأس سبعة وزراء (رابح بيطاط بومدين، أحمد فرانسيس ، لعروسي خليفة، عمار بن تومي، بومعزة، موسى حساني) ، ووهران بستة وزراء (أحمد بن بلة ، وأحمد مدغري، وبوتفليقة عبد العزيز، ومحمد صغير نقاش، ومحمد خميستي، ومحمد حاج حمو)، وأربعة وزراء من العاصمة والقبائل (عمار أوزقان، محمدي السعيد، أحمد بومنجل، عبد الرحمن بن حميدة).

2- الخيار الاشتراكي والتسيير الذاتي لحكومة الرئيس أحمد بن بلة :

ورثت الحكومة الجزائرية حالة اقتصادية ومشاكل اجتماعية كتركة استعمارية، وأصبح بعضها ذا طابع بنيوي. فإضافة إلى سقوط أكثر من مليون ونصف مليون من شهداء للثورة التحريرية بين 1954-1962،وإجبار حوالي ثلاثة ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى مرابع تجميع (محتشدات، معتقلات سجون) فرنسية، قابعين تحت ظروف إجتماعية صعبة من أجل عزلهم عن (ج.ت.و). كما يوجد خمس مائة ألف (500 ألف) لاجئ في تونس والمغرب ، ونزوح أكثر من مليون ونصف المليون شخص نحو المدن . يضاف إليها 400 ألف معتقل سياسي، و400 ألف هاجر إلى فرنسا[17].

إن التركة الاستعمارية لم تكن أثارها تستدعي حزم الحكومة وفقط، بل كان وقعها على الشعب الجزائري أشد نظرا للظروف المعيشية القاسية، ومعاناة سوء التغذية تزداد يوما بعد يوم، وقد خلفت الخسائر المادية الكبيرة التي سببها

الجيش الفرنسي مشاكل خطيرة أثناء فترة الكفاح المسلح فمسح وقنبلة ثمانية آلاف بلدة وآلاف القرى، وحرق مئات الآلاف من الهكتارات من الغابات ونقصان عدد رؤوس الماشية التي أصبح عدد الرؤوس فيها لا تتعدى ثلاثة ملايين رأس بعد ما كانت أكثر من 7ملايين عشية إنطلاق الثورة ، يضاف إليها مخلفات وإنعكاسات خطي شال وموريس، والتي استمرت آثارها السلبية على الأفراد والجماعات ، ومكونات المجتمع الجزائري حتى بعد الاستقلال[18].

ويمكن الإشارة في نهاية هذا المدخل المتعلق بهذا العنصر إلى الأعمال الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسي في الجزائر أين ارتكبت أعمال وحشية ضد الجزائريين والفرنسيين على حد سواء. غير أنها كثفت عملياتها الإرهابية عشية انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وبلغ عدد ضحاياها 100 ألف قتيل حتى شهر جويلية 1962، ولم تتوقف عن نشاطها الإرهابي إلاّ في 1962/06/17 إثر اتفاق شوقي مصطفاي وجاك سيزيني لتوقيف أعمال المنظمة الإرهابية الفرنسية [19].

إن ما يمكن الوصول إليه في هذا الصدد أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين كانت قاسية جدا يضاف إليها تراكمات أزمة صيف 1962 ونتائجها، ووجود هيئة قيادية مؤقتة جديدة ذات سمة استعمارية جديدة ،وتحت لوائها قوة قوامها 50 ألف رجل كلها عوامل ساهمت في خلق سباق شاق للإستيلاء على السلطة السياسية بين القيادة الثورية ، وبإسم "الشرعية الثورية".

وهكذا تمخضت عن هذه الوضعية الإسراع والمبادرة بإنشاء مؤسسات جزائرية كجمعية وطنية تأسيسية ، وحكومة جزائرية أولى رغم تأخرهما عن الموعد المحدد قبل نهاية الفترة الانتقالية للثورة الجزائرية 1962/09/20.

وأشارت الباحثة الدكتوراه مغنية الأزرق أن المساحة المهجورة بعد إعلان الاستقلال بلغت مليون هكتار، وسبع مئة مشروع صناعي (وحدات صناعية) تحت حماية العمال الريفيين والحضريين في مواجهة أعمال التخريب التي تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسي، وأخذ هؤلاء العمال على عاتقهم مسؤولية الإدارة الخاصة للمنشآت الصناعية والزراعية في ظل الفراغ الحاصل في السلطة السياسية خاصة وأنها كانت منشغلة بالصراع على السلطة من جانب ، ومن جانب آخر كان شطر منها في سباق مع الزمن للقضاء على الأعمال الإرهابية للمنظمة الفرنسية [20].

ويتوافق ما ذهبت إليه الباحثة مغنية الأزرق وما توصل إليه الأستاذ الباحث عبد العالي دبلة أن البدايات الأولى للتسيير الذاتي كانت تلقائية، وبقدر عدم اتضاح نية الكولون من الهجرة خوفا من أعمال التخريب للتنظيم الارهابي الفرنسي وردود أفعال (ج.ت.و) من البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر والفراغ الكبير في الهيكل الاقتصادي الجزائري ورحيل الإدارة الاستعمارية مما جعل الفلاحين والعمال يقومون تلقائيا من تسيير الوحدات الانتاجية حتى لا يتوقف الإنتاج [21].

إن الذي يهمنا في هذا العنصر أن العمال عقدوا العزم على خلق واقع جديد، وتحت ضغط الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية استولوا على المزارع وشكلوا إدارات ذاتية للمزارع والمصانع وبالتزكية من الأطراف العسكرية التي رأت ضرورة المبادرة العاجلة لأجل القضاء على ظاهرة الفقر غير أنها اصطدمت بفعلها هذا بالتنظيم العمالي النقابي الجزائري وظاهرة البرجوازية الصغير التي أصبحت تؤمن بقدراتها في إدارة مؤسساتها ذاتيا [22].

وهكذا توافقت رغبة العمال بإصدار الحكومة الجديدة لمرسوم 02/62 في 1962/10/22 تتعلق مواده الثمانية بكيفية استغلال لجان الإدارات الذاتية التي لا يتعدى أعضاؤها عشرة عمال فالمواد الأولى والثانية، والثالثة متعلقة بتطبيق قرارات 1962/08/24 التي أصدرتها الهيئة الانتقالية التي أقرت بشغور الممتلكات المهجورة مع كيفية إعادة إحياء تشغيلها إلى حين عودة ملاكها، أما المواد الخمسة الباقية تتعلق بكيفيات الهيئات المخولة لتطبيقها وعلى رأسها وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي[23].

أما المرسوم الثاني 03/62 المؤرخ في 1962/10/23 ، والمتعلق بالتحويلات والمبيعات والإيجارات الخاصة بالممتلكات المهجورة، ويحتوي على ستة مواد والتي أكدت في مجملها حماية العقارات والممتلكات المهجورة حتى يفصل فيها التشريع القانوني. كما أبرزت المادة 4 منها – مثلا لا حصرا- مسؤولية الدولة في تقديم المعونات والاقتراحات الفنية والمالية، وتخضع أصول الشركة إلى تحكم الدولة وفي حالة عودة المالك الحقيقي فالوزارات الآتية هي

المكلفة بالأمر حينئذ (المالية، والداخلية، والعمل، والفلاحة، والصناعة والتجارة) [24].

وتفسر المادتين 6 و7 من المرسوم المؤرخ في 1962/10/22 سلطة الدولة في تسيير الوحدات الزراعية الكبرى ، وهو ما أعطى الضوء الأخضر للجيش في التدخل فيها، وبالضبط في سهل متيجة وهو ما يفسر ويؤكد التناقض في إدارة الأعمال في تلك المزارع والمصانع من جهة ، ورغبة الدولة في الامتلاك أدى آليا إلى إلغاء قرارات التسيير الذاتي كواقع جديد فرضته ظروف استقلال الجزائر. وتعزز المرسومين السالفين بمشروع قرار 38/62 المؤرخ في 1962/11/23 متعلق بلجان المؤسسات الصناعية وتسييرها ، ويحتوي أيضا على 6 ستة مواد والذي يقرر في مادتيه 1 و2 كيفية تشكل لجنة الإدارة الذاتية، والمادة الثالثة تطرقت للجمعية العامة التي تقررها الوزارة ، وتقوم الدولة بتقديم الاقتراحات والمعونات للجنة المسيرة في مجال المراقبة الفنية والمراقبة المالية، أما المادتين 5 و6 تمنح للعمال حق الاستغلال في إطار تلك اللجان المرتبطة مباشرة بالدولة [25].

هذه القرارات الرسمية التي لا تتوافق شكلا ومضمونا مع ما صرح به الرئيس بن بلة في حديثه للصحفي روبير ميرل من أن المستثمرات التي أممت – وكما كانت أملاك الدولة– أصبحت مهمة تسييرها للعمال الذين أوكلت لهم مهمة إنتخاب من يكون المسؤول عنهم، ولا تتدخل الدولة إلّا في عملية الإنتاج بصفتها المستشار والمنظم المفوض[26].

وبحلول سنة 1963 أصبح القطاع المسير ذاتيا، أو الفترة المحرجة للاشتراكية كما عبر عنها الدكتور أحمد بعلبكي في دراسته حول المسألة الزراعية في الجزائر، والتي رأى فيها أنها اشتراكية محرجة لبعض الأطراف في السلطة خاصة في صيغتها الثانية أي تسيير المزارع والمصانع بالاشتراك مع العمال في التسيير والأرباح، وهكذا كان تدخل السياسة الدائم كمشكل سياسي ونظري أعاق نوعا ما كانت تتمناه السلطة الثورية [27].

قلنا أنه ومع سنة 1963 أصبح قطاع التسيير الذاتي يمثل تقريبا نصف ما كان يمتلكه الأوربيين وأصبح يضم 782 ألف هكتار من الأراضي الزراعية مقسمة على وحدات إنتاجية تبلغ وحدة المؤسسة فيها 100 هكتار ، و300 ألف من الأراضي المستريحة، وحوالي 200 ألف هكتار تضم وحدات إنتاجية تقل مساحتها عن 100 هكتار[28].

وهكذا أصبح التسيير الذاتي كميكانيزم لإنجاح الاشتراكية في الجزائر فهو أسلوب لتطوير الإنتاج من جهة ،ويقضي بدوره على الفقر والبطالة التي هي نتاج النظام الرأسمالي الذي ساد الجزائر لفترة تزيد عن 132 سنة وأتخذ في البداية – كما قلنا– الشكل العفوي ثم تحول إلى إجراءات سياسية في شكل مراسيم في أكتوبر ونوفمبر 1962، وربما يرجع ذلك إلى مستشاري الرئيس بن بلة أحمد الماركسيين دون الغفلة عن عمل الرئيس المتواصل في البحث عن التأييد الأوساط القاعدة الشعبية، وسندا له لمواجهة القوة المتصاعدة للجيش.

دعمت السلطة السياسية نفسها إشرافا وتنظيما على عملية التسيير الذاتي بإصدارها مرسوم 88/63 المؤرخ في 1963/03/18 ومواده (16) الستة عشرة، ومجملها تتعلق بالتعريف بالأملاك الشاغرة وعلى أساس تلك التعريفات ضمنتها أنها ملكية مهجورة، والمرسوم 95/63 المؤرخ في 1963/03/22 وبمواده (16) أيضا، والمتعلق بتنظيم المؤسسات وكيفية تسييرها ذاتيا خاصة المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية، والأراضي الزراعية الشاغرة. أما المرسوم 98/63 المؤرخ في 1963/03/28 ويحتوي على عشرة (10) مواد ويحدد كيفية استغلال مؤسسات ومستثمرات التسيير الذاتي[29].

وتسارع نشاط الدولة من خلال هذه المراسيم كإعطاء صيغة مزارع الدولة وعلاقتها بمزارع المستغلة ذاتيا ،والتي تنعتها بعض الأدبيات [30] بالمزارع الشعبية، وخلصت إلى أن الصيغة في المزارع الثانية كانت أكثر أهمية إلى المزارع في الصيغة الأولى ، وذلك راجع إلى أسباب عدة منها أن مزارع الدولة لا تتناسب والواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر لأن مشكلة الجزائريين لم تكن مشكلة اقتصادية بل هي اجتماعية ويعني ذلك إيجاد حل لمشكلة الخماسين، والفلاحين، ونظام التويزة ، وأيتام الحرب، وسواعد الرجال البطالين. وكذا عملية التكلفة الباهظة لمزارع الدولة فالإطارات الفنية اللازمة لرعاية التقسيم الأفضل للعمل وإيجاد إدارة مركزية قادرة على تسيير الوحدات الإنتاجية والفنية، ومراقبة التخطيط المركزي، وبالتالي تحاسب على أساس وحدات اقتصادية عامة.

إن التوافق الحاصل بين ضروريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتحديد الخيارات السياسية جوهرها التسيير الذاتي كبنية هيكلية هرمية لإقامة هذا النظام الجديد قد حددته مواد المرسومين رقم 95/63 الصادر في 1963/03/22 ،والمرسوم رقم 98/63 الصادر في 1963/03/2 والذي أقر المكونات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والمنجمية والزراعية الشاغرة التي تسيرها الهيئات. منها الجمعية العامة للعمال ومجلس العمال، ولجنة تسيير الإدارة الذاتية والمدير ،وتقرر هذه الهيئات على ضوء ما جاء في (المادة 1) من المرسوم الأول[31].

فالجمعية العامة للعمال والتي يطرحها المرسوم من المادة الثانية إلى المادة التاسعة لها حق تحديد عدد أعضاء الجمعية معنويا و(المادة 02) تشترط أن يكون سن المرشح يفوق 18 سنة، وأن يكون جزائري الجنسية وأن لا ينقطع عن العمل لمدة ستة أشهر (المادة 03)، كما يمكن لجمعية العمال الانعقاد من قبل مجلس العمال أو لجنة التسيير في كل ثلاثة أشهر، وتقوم الجمعية العامة للعمال مقام المجلس في المؤسسات وأماكن الاستثمار التي لا يبلغ عدد العمال فيها ثلاثين عاملا (المادة 08)[32].

وفي الباب الثاني تناول مجلس العمال من المادة (10) إلى المادة (14) في المرسوم بنية المجلس المتكون على الأكثر على (100) مئة عضو، ويكون الحد الأدنى عشرة عمال (المادة 10)، وينتخب لمدة ثلاث سنوات ويجدد انتخاب ثلثهم كل سنة (المادة 12) كما يجتمع مجلس العمال مرة على الأقل بقرار من

لجنة التسيير إلا أنه يمكن عقد اجتماع استثنائي بطلب من ثلث الأعضاء (المادة13) ويقوم أيضا بقبول، أو رفض الأعضاء الجدد كما ينتخب ويراقب لجنة التسيير[33].

أما لجنة التسيير التي جاء تفسير سياقها ابتداء من (المادة 15) وتنتهي (بالمادة 19) وتضم اللجنة ما بين ثلاث وأحد عشرة عضوا منتخبين من طرف مجلس العمال، وتعين رئيسا لها كل سنة من بين أعضائها كما يجرى تجديدها كل سنة عند نهاية المدة الانتخابية (المادة 15)، وتتولى مهام التسيير ورسم مخطط التنمية للمؤسسة، وتهيئة البرامج السنوية للتجهيز والإنتاج وترويج التجارة، وإعداد المقررات الخاصة بالعمال لتوزيع المسؤوليات (المادة16) كما يتولى المدير إدارة مناقشات لجنة التسيير أثناء الاجتماعات (المادة 19)[34].

أما المواد (20)، (21)، (22) كلها مواد متعلقة بالمدير الممثل الرئيسي للدولة داخل المؤسسة أو محل الاستثمار ويسهر على السير اليومي لها، وينظر في حسابات المؤسسة (المادة 20) وله كل الحقوق في لجنة التسيير إلاّ أن صوته استشاري (المادة 21)، كما لا يمكن عزله من وظيفته كمدير إلا عند ارتكاب خطأ كبير، أو عدم كفاءته، أو عندما يسحب المجلس البلدي الخاص بإنعاش التسيير الذاتي موافقته منه (المادة 22)، وهو الباب الفرعي المتعلق بالمدير[35].

إن الغموض النظري في المراسيم كانت لها إنعكاسات بحكم أصوله وجذوره . ومن حيث أنه وجه بالتحديد دور البرجوازية التجارية والزراعية

وتجميع العمال والفلاحين حول سلطة الحكم الجديدة، ولم تطبق حتى في صورتها الناقصة فعدم معرفة العمال والفلاحين للمراسيم[36] كانت تقريبا بالشكل المطلق نظرا لأنها جاءت نصوصها باللغة الأجنبية (الفرنسية)، وحتى إذ كانت باللغة العربية فالجزائريون حالتهم العامة بعد الاستقلال كحالتهم الإجتماعية البائسة ، وبالتالي كانت معرفتهم للعربية يوازي إن لم نقل أدنى مستوى من معرفتهم للفرنسية.

كما أن التسيير الذاتي الذي أوجدته الدولة، ورسمت له حدود نجاحه . أو فشله من خلال تركيز السلطة الإدارية العامة للمؤسسة في شخص المدير كما مّر معنا في المواد (20) (21) (22)، وسلطته المطلقة وعلاقته بالمجلس البلدي المخول له قانونا تعيين رئيس المؤسسة المسيرة ذاتيا (المادة 24) [37]، وانعكس ذلك في بروز ظاهرة البيروقراطية [38] . فبدل التوجيه والمراقبة وكيفية الإنتاج والتوزيع من أجل توعية الفلاحين أدت النقاشات النظرية إلى نقد البرجوازية دون تفسير جهود الطبقات الكادحة، بل كانت العملية عبارة عن خطابات سياسية وقياس لمعيار مدى الولاء السياسي لخيارات السلطة القائمة.

وربما ليس في هذا الطرح أي وجه للغرابة إذا ما أكدنا أن الشروط الأساسية لعضوية العامل بقيت باهتة وغامضة، فلا فرق بين العامل الدائم والعامل الموسمي، كما أن الفروق بين ملكية المزارع التابعة للدولة أم إن ملكيتها تعود للعمال ! .والمؤكد أن هذا الطرح الأخير غير موجود أصلا [39].

يضاف إليها تدخلات المدير الموالي للوزارة التي عينته مباشرة، مهمشا في ذلك دور الجمعية العامة التي لا تمتلك سلطة اتخاذ القرار رغم أنها الهيئة الرئيسية للمؤسسة، وأصبح الدور الذي رسمه المرسوم المؤرخ في 1963/03/25 للمدير أقوى من الجمعية والتي نادرا ما تعقد جمعياتها العامة السنوية[40]، ويذهب أحمد بعلبكي في تحليله أن تحالف الطبقة العامة والبرجوازية الصغيرة داخل خيارات الدولة التي عقبت بناء الدولة بعد الاستقلال قد عصفت بالأسس المشتركة لانتقال وتحقيق الاشتراكية، وضرب مرتكزات هيمنة البرجوازية الرأسمالية فالصراع البيني في مؤسسات التسيير الذاتي كان على أشده بين محاربة البرجوازية وميلاد برجوازية الدولة "المدير" كممثل للسلطة القائمة، وهكذا برزت رأسمالية الدولة كمرحلة لا بد منها لتنمية القدرات الذاتية والموضوعية للطبقات ذات المصلحة لتحقيق الاشتراكية، غير أن هذه النتيجة في الأخير أدت إلى زيادة ضعف الطبقة العاملة، ولصالح الدولة ولم يمس البرجوازية بشيء[41].

بينما يرى السيد رئيس الحكومة وصاحب القرارات ومراسيم مارس 1963بأن "البلاد انفجرت أفراحا في طول البلاد وعرضها...، إن الأرض تعود للذين يكدحون فيها، والجزائر تمشي خطوة حاسمة في طريق الاشتراكية...، بفعل قرارات مارس التي أصدرتها حكومتي، والتي أممت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية...، ثم كان الخطر الذي يؤرق رئيس الحكومة هو حلول ملاك جزائريين أكثر غنى من أسلافهم الفرنسيين، وشكلوا برجوازية أهلية أبقت الجماهير الكادحة غارقة في بؤسها، مما اضطر حكومته إلى تأميم

الفنادق، والمطاعم، والمقاهي"[42]، وإذا كانت المرحلة الأولى من دخول الجزائر في الاشتراكية على ضوء قرارات مارس 1963 على مستوى التنظير لم تكن بالمشكل بالنسبة للسلطة الحاكمة. بل كانت قيمة مضافة للمؤسسات القائمة ، وفي مقدمتها الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي المنشأة تحت مرسوم 90/63 المؤرخ في 1963/03/18 وتحت إشراف وزارة الفلاحة بقيادة عمار أوزقان [43].

وأوكل لهذه الدائرة الوزارية حق الإشراف والوصاية على الشركات الزراعية للإحتياط التي أسست في العهد الاستعماري، وأصبحت تسمى بمراكز التعاونيات الإصلاح الزراعي ، وتقوم بخدمات التسليف القصير الأجل، والتجهيز والتسويق، وصندوق الحصول على الملكية والحيازة الزراعية ومراكز تعاونيات لإستخدام العتاد الزراعي، ويبقى تقرير وإشراف هذه الهيئات ترجع إلى الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي، وعلى كافة الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا للزراعة[44]، وإختصت شركات أخرى وبإشراف الهيئة الوطنية على تكييف مؤسسات أعيدت هيكلتها إسميا بعدما كانت قائمة قبل الاستقلال كالهيئة الجزائرية المشتركة للحبوب والهيئة الوطنية للتسويق ومهمتهما ضبط عملية التسويق المنتوج ،وتتوسط من أجل إصلاح تعاونيات الإصلاح الزراعي على استلام المحاصيل المخزنة "البذور"[45].

وفي هذه المرحلة التي دخلت فيها مؤسسات الدولة عمليات التجهيز والتسيير كإدارة مركزية ومستحوذة فعليا على الصلاحيات عن طريق المراقبة

المركزية كالتنظيم الإداري والتحكم في شؤون التجهيز كل هذا أدى إلى بروز ظاهرة البيروقراطية حتى على هذه الهيئات،وفي علاقاتها الداخلية والخارجية، وتسارعت التغيرات الاقتصادية الشكلية بسيطرة التيار الشعبوي – المهني داخل البرجوازية الصغيرة، والتي تحفزت بتدابير التأميم دعما للتطلعات الاشتراكية، وفي أواسط الفلاحين والعمال مما حذا بالرئيس بإقدامه وسلطته التنفيذية على تأميم الفنادق والمطاعم والمقاهي والمنازل التي أصبحت استثمارات اقتصادية للجزائريين(46).

وواجه التسيير الصناعي نفس مشاكل التسيير الزراعي، والتي عمد أمر تمويلها إلى البنك المركزي الجزائري ، والصندوق الجزائري للتنمية وفقا للمرسوم رقم 64/176 المؤرخ في جوان 1964. فالبنك يقوم بالتمويل عن طريق القروض القصيرة الأجل مع مراقبة المشاريع، والمشاركة في وضع البرامج والمخططات في المقابل يقوم الصندوق بمنح القروض الطويلة الأمد(47).

إن السبب في اختلاف وجهات النظر بين اللجان التسيير الذاتي الصناعي، والتي أنشئت لتوها والشروط التعجيزية للبنك الذي إتخذ من مسألة تحقيق الأرباح للجان والتسيير الإداري ،والمطالبة بتقديم تقريرا على وضعية المؤسسة، والأرباح التي حققتها خلال السنوات الثلاث الأولى لتسييرها ،وهو ما يترجمه تصريحات وزير الاقتصاد بشير بومعزة آنذاك حسب الباحث مونيك لاكس: "سوف نحدد عدد اللجان الإدارية التي وفت بالتزاماتها ونحدد على

الأموال المختلفة التي تتحصل عليها استنادا لقرارات مارس ونعطيها للمرة الأولى حق المشاركة في الأرباح" [48].

هذا التضارب الحاصل من خلال مطالبة مؤسسة تنطلق من العدم بأرباح أدت باللجان التسيير الذاتي الصناعي إلى التخلي عنها فأممت الغالبية منها بعد سنة 1965 مع مجيء سلطة حركة 1965/06/19.

ولاحظ الفلاحون والعمال أن مراسيم مارس 1963، وإن كانت من الناحية الثورية هامة وتنطوي على التغيرات الجذرية في العلاقات الاجتماعية القائمة على الإنتاج، ووقوفها حاجزا أمام البرجوازية الصغيرة إلاّ أنها لم تستطع أن تقف في وجه البرجوازية الكبيرة (المالكة لرؤوس الأموال) التي أصبحت حائلا دون تطبيق تلك المراسيم.

ومن جهة أخرى يرجع صعوبة فهم نصوصها إلى نقص الثقافة الاشتراكية، وعدم الانتظام في العمل الجماعي التعاوني (قواعد اشتراكية)، وربما يعود ذلك على عدم تغلغل تلك الثقافة في الأوساط الفلاحية والعمال في وحدات والتسيير الذاتي.

ويذهب الباحث جوليان روشيريو [49] إلى أبعد من هذا عندما يكشف أن سياسة التسيير الذاتي ورغم ما توصلت إليها من نتائج ملموسة وفورية لصالح المجتمع الجزائري، ومنها توظيف أكثر من 115 ألف عامل معترفا في الوقت نفسه أنها سياسة مرتجلة وفشلت فشلا ذريعا، وكانت لها انعكاسات خطيرة ظهرت معها بوادرها الأولى في تدفق حركة الهجرة الريفية إلى الحواضر

جنبا إلى جنب مع عملية ترك المساحات الشاغرة التي احتفل بها الفلاح غداة قرارات مارس 1963، وإنخفاض الإنتاج الزراعي أنذر بمشاكل خطيرة على بنية الدولة الحديثة ،وظهرت مشكلة البطالة كحلقة أخرى يضاف إلى سلسلة الضغوطات على سوق العمل رغم هجرة 450 ألف جزائري إلى فرنسا مخففين ولو بنسبة ضئيلة من الضغط المفروض على المدن الجزائرية الكبرى.

الخاتمة:

أدى تراجع القيادة الكلاسيكية للحكومة المؤقتة إثر أزمة صيف 1962 ،وإنعكاس ذلك على إطاراتها السياسية والعسكرية إلى تغير جذري في الخريطة السياسية للقيادة التنفيذية الجديدة ،وأصبح جيل جديد (سياسيين وعسكريين) وصلوا لتوهم إلى السلطة، ويمثلهم كل من (بوتفليقة وخميستي) هذه الفئة كأصغر وزراء الحكومة الأولى للاستقلال، وقد ترقى الأول بفضل علاقته بالعسكري العقيد هواري بومدين، وأكد الثاني شهرته في القيادة السياسية الجديدة الذي تلقى تزكية مطلقة من السياسي الرئيس بن بلة أحمد.

إن عدم الوضوح في خطوط المهام والصلاحيات بين مؤسسات الحكم بعد الإستقلال أدى إلى تداخل المهام بين الإدارات الذاتية التي عملت منذ البداية على أنها منفذة ومنقذة لإستراتيجية حكومة الرئيس أحمد بن بلة فأخذت تستغل الوحدات والعمال والفلاحين كما لو أنها ملكية خاصة من جهة، ومن جهة أخرى خلقت جهازا بيروقراطيا على مستوى هيئات التسيير والتنظيم المالي، والتسويق مما أدى الى ظهور مشاكل بين العمال والهيئات

التسييرية أثر بطريقة مباشرة على عملية الإنتاج، وإحتكار الدولة عن طريق وكلائها "القطاع الخاص" وأدى هذا التداخل إلى تراكمات إدارية- بيروقراطية بدل تطوير قوى الإنتاج التي من الممكن لو تم ترشيدها لكانت نتائجه إيجابية على الدولة والمجتمع الجزائريين على الأقل على عهد الرئيس أحمد بن بلة .

الهوامش والإحالات:

1 - علما أن الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي كانت يوم 1962/09/25 وتم فيها انتخابات رئيس المجلس التأسيسي ونوابه، والجلسة الثانية انعقدت في اليوم الموالي 1962/09/26، وتم فيها تنصيب رئيس الحكومة السيد أحمد بن بلة، ولم تكن الدورة بتاتا يوم 1962/09/20 أي في نفس اليوم الذي تأسس فيه المجلس التأسيسي نفسه، وانتخاب أعضائه، ولم ينعقد المجلس التأسيسي يوم 1962/09/27 لإعطاء وقت لرئيس الحكومة لتحديد قائمة وزرائه، وإن كانت الأمور محسومة لصالح أنصار الرئيس بن بلة قبل هذا اليوم بالموافقة على القائمة النهائية لحكومته شكليا. إن ما نود الإشارة إليه هو إيضاح ومقارنة ما ذهبت إليه بعض الأدبيات التاريخية ومنها ما ذهب إليه رابح لونيسي من أن تعيين بن بلة كرئيس للحكومة كان في أول اجتماع للمجلس

التأسيسي يوم 1962/09/20، **ينظر**: رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، 2009، الجزائر، ص ، 70.

2 - William quandt , **revolution and political leadership Algeria 1954–1968**, Cambridge, London 1969, P 209

3 - Henry. F. Jackson , **the fln in Algeria** , Berkley, california, USA, 1976. P 80,81.

4 - Anisse Salah-Bey , « L'assemblée nationale constituante algérienne », **annuaire de l'Afrique du nord**, **CRESM**, Vol1, paris, 1964, P ,122.

5- لقد ذهبت الأدبيات السياسية والتاريخية في عدم التفريق بين الموافقة على الحكومة ومشروع الخطاب والتنصيب طرائق متضاربة وكأن الأمر سيان فالأول تم يوم 1962/09/28 والتنصيب تم في اليوم الموالي أي 1962/09/29، والموافقة على السياسة العامة لحكومة بن بلة وتسليمه للراية البيضاء من طرف الجمعية يوم 1962 /11/20 ، لممارسة مهامه والموافقة على السياسية

الخارجية يوم 1962/11/26 والمالية يوم 1962/12/30. **ينظر**:

Abdelkader Yafsah , « L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962-1992 ». **Revue**: **du monde musulmane et la méditerranée** N :65, **REMAM**, France,1992, P,98

6 - الطاهر بن خرف الله ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص، 15.

7 – يمكن العودة الى خطاب رئيس الحكومة الوزاري أمام الجمعية الوطنية التأسيسية يوم 1962/09/28 كاملا. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار الطباعة للنشر والطبع، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص-ص: 340-351.

8 -Abdelkader Yafsah , op cit, P 99.

9- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ، **الجريدة الرسمية**، العدد (1) بتاريخ الجمعة 1962/10/26، ص، 2.

10- نفسه، ص، 15.

11- Abdelkader yafsah , op cit, P 99.

12- يمكن الاستفادة من الرد الوافي والشرح الكافي للأستاذ خيثر عبد النور للتصنيفات الواردة في متن دراسته حول **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954– 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر (إشراف) حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ، 61.

13- **الجريدة الرسمية**، العدد 1، 1962/10/26، العدد السابق.

14- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص- ص: 450-458.

15- على الرغم من اختلافات التكوين الجامعي لأعضاء الحكومة الجزائرية الأولى إلا أن ميزة اختصاص الطب، والمحاماة غلب على باقي التخصصات الأخرى، ولا تتوافق هذه الإسقاطات للمستويات التعليمية للوزراء التي أوردتها الباحثة مغنية الأزرق في كتابها نشوء الطبقات في الجزائر. **ينظر** مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر "دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي السياسي**" (تر) سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص ، 92.

16- William quantd , op cit, P211.-17

Abdelhamid Brahimi , **l'économie algérienne** « **hier a Demain** » office des publication

ibid , -18universités, 1991, Alger, P,77.

-19P,78. لم يتوقف

النشاط الارهابي لهذه المنظمة عند الحدود المادية والبشرية، بل أتلفت مكتبة جامعة الجزائر وحرقها لـ 600ألف مجلد وهو ما يطرح ارتكابها لجريمة التعدي على التراث الثقافي والعلمي للجزائر كبلد مستقل . **ينظر**: محمود الواعي: "إنشاء منظمة الجيش السري ونشاطها"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، مطابع قرفي، الجزائر، 1995، ص ، 298.

20- مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص، 102.

21- عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر للتوزيع، القاهرة ، 2004، ص ، 29.

22- Monique Laks , **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie « 1962-1965 »**, études, et documentation internationales, paris, 1962, P ,138

23- Ministère de l'orientation nationale ,

document sur l'autogestion, Mars, Alger, 1964, P, 7,8

ibid , P 8,9-.24

ibid , pp, 9,10. -25

26- أحمد بن بلة ، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل** (تر) العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، (د.س.ن)، ص 179.

27- أحمد بعلبكي ، **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر**، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1985، ص ، 144.

28- محمد السويدي ، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ،143.

Ministère de de l'orientations nationale , op -29 cit, P P , 11-24

30- محمد السويدي ، المرجع السابق، ص ،144، 145.

Ministres de de l'orientation -31 nationale , « organisation et gestion des entreprises Industrielles, minières et

artisanales ainsi que des exploitation agricoles vacantes » article1 , op cit, P,14 .

32- Gérard Chaliand **et** juiliette Mincees , **L'Algérie indépendance**, paris, 1972, P , 32,33

33- محمد السويدي ، المرجع السابق، ص ،149 ، 150.

34- Monique Lakas , op cit, P,155.

35- Ministers de de l'orientation nationale , op cit, article 20-22, P ,21,22.

36- مغنية الأزرق ، المرجع السابق، ص107.

37- Ministers de l'orientation nationale , op cit, P19.

38- إن ظاهرة البيروقراطية ظاهرة خاصة في انتخابات أعضاء اللجان التسييرية وفي انتخابات رئيس المزرعة مع زيادة الوعي النسبي للفلاحين والعمال إلا أنها أصبحت مشكلا حقيقيا مع مرور الوقت أثرت بشكل مباشر في نقص العملية الانتاجية، ويضاف إليها الأجر الذي يتقاضاه الفلاح و المنح التي كان يسمع عنها فقط. **ينظر**: Gérard Chaliand **et** Juliette Minces , opcit, P, 41.42.

39- محمد السويدي ، المرجع السابق، ص ،153.

40- Monique laks , op cit, P162.163.

41- أحمد بعلبكي، المرجع السابق، ص ،179 .

42- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص – ص: 176- 178 .

43- Monique Laks, op cit , P ,175.

44- Abd elahamid Brahimi , op cit, P, 90.

45- Chaliand et Juliette Minces , op cit, P ,69

46- أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص ،178 .

47- Monique laks , op cit ,P ,190.

48- ibid , P P , 191-193

49- Rocherieux Julien , « l'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance ». **Revus**. **Sud/nord**,N14, 2001, CAIRN, France, P ,31.